

«ملتقى الكويت المالي» يناقش إعادة بناء مستقبل اقتصادات المنطقة ودروس الأزمة المالية

البعض توقع عدم استمرار البنك أكثر من أشهر

المخيزيم: نجاح «بيتك» جعل بنوكاً عالمية تسعى لدخول الصيرفة الإسلامية



بدر المخيزيم

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في بيت التمويل الكويتي (بيتك) بدر المخيزيم، أن العمل المالي الإسلامي أنه على الرغم من قصر عمره مقارنة بالعمل التقليدي، استطاع أن يثبت قوته خلال الأزمات الماضية وخاصة في أوقات الأزمات.

وأشار المخيزيم إلى أن تجربة بيتك أكبر دليل على نجاح النظام المالي الإسلامي، حيث إنه عند تأسيسه منذ ثلاثين عاماً لم يتوقع له البعض النجاح، بل إن البعض تنبأ له بعدم الاستمرار أكثر من بضعة أشهر.

وفي لقاء خاص - على هامش الملتقى - مع قناة CNBC عربية تحدث المخيزيم عن عدم تأثر سوق الصكوك الإسلامية بالأزمة الحالية مشيراً إلى أن هناك طلباً كبيراً على الصكوك ونحن نرى اليوم أن من يصدر هذه الصكوك هي الدول والشركات الكبرى، والمعروض أقل بكثير من الطلب، والسكل يريد الاحتفاظ بها لأنها تعتبر من الأدوات السائلة - خاصة تلك الصادرة من الدول - كما أنها مستمرة في دفع عوائدها، ولم تتأثر بالظروف الحالية التي تواجهها الأسواق.

كما يحدث الآن، ومطالبتنا هذه تأتي من باب المصلحة العامة وليست الشخصية فالمصلحة العامة هي مجموعة من المصالح الخاصة وشركات الاستثمار جزء من مصلحة الدولة، فمشاركتها الاستثمار تدبر أموالاً بقيمة تتجاوز 20 مليار دينار وهذه أموال ناس تأثرت بما تأثرت به هذه الشركات، فليس الشركات فقط هي المتأثرة بالأزمة ففي نهاية المطاف سيؤثر على مصلحة المال العام.

وعن العلاج قال الموسى انه بشكل عام يجب إعادة النظر في الرقابة على شركات الاستثمار وهو مطلب دولي، كما يجب أن نعيد الثقة المدومة للمستثمرين في قطاع الاستثمار، بإعادة الثقة إلى السوق وإلى شركات الاستثمار وهذا يحتاج إلى جهد كبير ومواقف جريئة، إضافة إلى إعادة هيكلة القطاع ككل.

وأكد الموسى انه ليس ضد محاسبة الشركات المخطئة وإدارتها، ولكن يجب أن تبدأ المحاسبة على كل المستويات، مبنياً إمكانية لجوء المساهمين إلى المحكمة في حال مخالفة إدارة شركة حتى لو كان يملك 10 أسهم فقط.

وعن اتجاه السوق خلال 2010 توقع الموسى ان الوضع سيكون أفضل بسبب العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية أهمها تحسن أسعار النفط وارتفاع الاسواق العالمية، وستحسن اوضاع شركات الاستثمار إذا كانت الحكومة جادة في المشاريع التي طرحتها وعلى المعالجات التي تقوم بها في هذا الامر.

وأوضح الموسى ان سياسة المصارف المحلية في بناء احتياطاتها وأخذ مخصصات قبل بداية الأزمة جعلها تصمد امام المرحلة الاسوأ، مؤكداً ان الاسواق قد مر في 2009، ولن يكون هناك إخفاقات جديدة، لافتاً إلى انه من ضمن استراتيجيات البنوك حساب المخاطر بشكل جيد، مبيناً ان الأسواق في 2009 اجتازت الطريق الصعب ولن يكون هناك المزيد من المخصصات حيث تحوطت البنوك بما يكفي، ولكن سيكون زيادات في رؤوس المال.

المشاركون اعتبروا الخطة الخمسية باباً جديداً لزيادة حجم الإنفاق الحكومي

الجلسة الختامية ركزت على ضرورة رفع معدل الاستثمار في الكويت لاستمرار النمو



(محمدمبارك)

رضوان شعبان وعلي الموسى خلال الجلسة الختامية للملتقى

وقال الموسى ان الاقتصاد الكويتي يعد بمنزلة كنز يحتوي العديد من الفرص المخزونة التي يجدر استغلالها بالشكل الأمثل.

وذكر الموسى «ان المالية العامة للدولة وباعتراف المؤسسات الدولية ما زالت متينة وقادرة على تنشيط الاقتصاد المحلي بشكل كبير»، مشيراً الى ان تحديث الجراء تؤكد سلامة القطاع المصرفي وتعزز مركزه، مؤكداً ان الطلب على السلع والخدمات في كل القطاعات مازال قويا ويشمل الطلب قطاعات غير تقليدية بالنسبة للكويت مثل انها تركت آثاراً سلبية بالغة على الاقتصاد الوطني ومؤسساته المختلفة، وأضاف الموسى «تأثر بشكل كبير الاقتصاد المحلي في الكويت وكان قطاع الاستثمار أكبر المتضررين، تماماً ان يكون العام 2010 بداية للخروج من عقد الإزمة الاسوأ عالمياً، مستنداً الى التحسن التدريجي الذي تشهده اقتصاديات الدول الصناعية».

وأضاف الموسى ان الخطة الخمسية التي كشف عنها خلال الأشهر القليلة الماضية وغيرها من الخطط التنموية لن تكون موضع إجماع أو حتى اتفاق عام، مشيراً الى انه وعلى صعيد شخصي لديه العديد من الملاحظات على الخطة التي تبني هذه الخطة الحكومية على الرغم من علاقتها واستدراك قائلان ان الانتقال من مرحلة الأخطى الى مرحلة الخطة يعد في حد ذاته تطوراً إيجابياً ملموساً في الاقتصاد، داعياً الى النظر الى هذه الخطة باعتبارها خارطة طريق ومخططاً تأشيرياً.

وأضاف شعبان ان برنامج عمل الحكومة والجزء الآخر يرتبط بالقطاع الخاص والاستثمار في النمو، كما أنه سن الضروري تطبيق الخطة الخمسية فالاستثمار في الكويت أقل من دول الخليج، وعليه فإن على الكويت أن تبدل مزيداً من الجهد والإنفاق العام، جزء يتمثل في المشاريع الموجودة في برنامج عمل الحكومة والجزء الآخر يرتبط بالقطاع الخاص والاستثمار من القانون رقم 2008/7 الخاص بال-B.O.T.

وأضاف شعبان ان القطاع الخاص الكويتي أثبت قدرته على دعم الاقتصاد الكويتي من خلال نجاحه الذي حققه في العديد من دول العالم.

وأضاف ان الخطة الخمسية للكويت عليها بعض الملاحظات التي يجب الانتباه اليها لكي تكون خطة متكاملة وطموحة وفي مقدمة تلك الملاحظات تراجع معدل الاداء الاستثماري في الكويت، حيث تأتي في مؤخرة دول مجلس التعاون من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث لم يتعد معدل الاستثمار الأجنبي للكويت خلال الفترة ما بين 2006 و2007 مبلغ 120 مليون دولار، في حين أن السعودية نجتحت في استقطاب استثمارات أجنبية فاقت 18 مليار دولار خلال العام الماضي، بينما تراجع معدل الاستثمار الأجنبي في الكويت خلال الفترة نفسها الى أقل من 60 مليون دولار.

ناقش المتحدثون في الجلسة الخامسة والأخيرة بالملتقى آفاق واتجاهات الاقتصاد الكويتي واتجاه الحكومة الكويتية لإقرار الخطة الخمسية والتي تتضمن تنفيذ استثمارات كبيرة لتطوير مختلف قطاعات البنية التحتية وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام وتعزيز دور القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي.

وأضاف شعبان ان القطاع الخاص الكويتي أثبت قدرته على دعم الاقتصاد الكويتي من خلال نجاحه الذي حققه في العديد من دول العالم.

وأضاف ان الخطة الخمسية للكويت عليها بعض الملاحظات التي يجب الانتباه اليها لكي تكون خطة متكاملة وطموحة وفي مقدمة تلك الملاحظات تراجع معدل الاداء الاستثماري في الكويت، حيث تأتي في مؤخرة دول مجلس التعاون من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث لم يتعد معدل الاستثمار الأجنبي للكويت خلال الفترة ما بين 2006 و2007 مبلغ 120 مليون دولار، في حين أن السعودية نجتحت في استقطاب استثمارات أجنبية فاقت 18 مليار دولار خلال العام الماضي، بينما تراجع معدل الاستثمار الأجنبي في الكويت خلال الفترة نفسها الى أقل من 60 مليون دولار.

وأشار إلى أن رأس المال دائماً يسعى الى البيئات الأكثر تشجيعاً للاستثمارات المحلية قبل الأجنبية والسدى يعد دليلاً على قوة تلك البيئات في جذب الاستثمارات إليها.

وبين انه وحتى في البلدان التي تتمتع بالوفرة المالية مثل الكويت هناك حاجة مهمة إلى الاستثمار الأجنبي، لأنه دليل على أن هناك بيئة استثمارية وأن هناك دوراً كبيراً للقطاع الخاص. قيام مكتب الاستثمار الأجنبي في الكويت

أكد أن البنوك المحلية تتمتع بحد أدنى لكفاية رأس المال أعلى من 12٪

الصقر لـ «الأبناء»: مخصصات البنوك لا تعني قروضاً متعثرة و«الوطني» يمتلك إدارة متحفظة



عصام الصقر

أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني عصام الصقر في تصريح لـ «الأبناء» أن المخصصات التي أخذتها البنوك بصورة عامة، تأتي في إطار التحوط المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي، لافتاً إلى ان المخصصات الكبيرة لا تعني قروضاً متعثرة وورطها بهذا المفهوم دائماً يعد امراً خاطئاً.

وأضاف ان المخصصات العامة للمصارف أكثر من اشتراطات «المركزي»، لافتاً إلى ان وضع البنوك الكويتية ممتاز وجيد. وحول طلب مؤسسات التصنيف زيادة رأسمال البنوك، أشار الصقر إلى ان الأمر طبيعي في كل دول العالم، لافتاً إلى ان البنوك المحلية تتمتع بحد أدنى لكفاية رأس المال أعلى من 12٪ وهي أعلى بكثير من المتطلبات العالمية التي تطالب بـ 6٪ فقط وبنك الكويت الوطني معدله 14٪.

وتابع الصقر القول اننا ننتهج سياسة متحفظة في البنك الوطني وانها ليست مقولة تطلق عبثاً، مؤكداً ان الوطني يمتلك ادارة متحفظة عالية المهنية، ولديه استراتيجية واضحة.

الفليج: تخصص شركات الاستثمار بديلاً للاندماج

ان الاقتصاد الكويتي قادر على النهوض مرة أخرى.

ولفت الفليج إلى ضرورة العمل على تعديل قانون الاستقرار المالي ليتناسب واحتياجات شركات الاستثمار التي تعاني من شح السيولة وانسداد قنوات التمويل أمامها.

وبين أنه ليس من حق الجميع الاستفادة من القانون، فهناك شركات مليئة لها الحق في الحصول على تمويل، في الوقت الذي لا تستحق فيه شركات أخرى التمويل لأنها أخطأت.

قال رئيس مجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار صلاح الفليج أن اندماج الشركات لن يكون اتجاهاً عاماً للسوق ولكن سيكون هناك المزيد من التخصص للشركات الاستثمارية خلال الفترة المقبلة.

وأرجع الفليج لـ «الأبناء» سبب الانخفاض في السوق الكويتي إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته الاسهم خلال الفترة الماضية دون ميرر. وأوضح ان سبب الأزمة الرئيسي كان عالمياً وتم تصديره إلى السوق المحلي، مؤكداً

المهزغ: لم يتسن لبنك الدوحة المشاركة في «الملتقى» لضيق الوقت



احمد المهزغ

قال المدير الإقليمي لبنك الدوحة - الكويت احمد المهزغ ان عدم مشاركة البنك في انشطة ملتقى المال الكويتي جاء بسبب عدم تسني الوقت الكافي للبنك للقيام بكل الإجراءات والتحضيرات اللازمة لهذا الملتقى الكبير، على ان يشارك البنك في كل الانشطة المصرفية التي تنظم في الكويت مستقبلاً، لاسيما ان فرع البنك في الكويت مازال حديث التأسيس.

وأكد المهزغ في تصريح لـ «الأبناء» أهمية الملتقى وثناء الندوات التي تقام بها والتي تنعكس ايجابياً على القطاع المصرفي الخليجي بشكل خاص، والعربي بشكل عام، لاسيما ان الظروف الاقتصادية الحالية تتطلب تبادل الخبرات ووجهات النظر في الظروف الاقتصادية غير الطبيعية.

عمان: ينبغي لبنوك الخليج المركزية تشجيع اندماج البنوك

التعاون الخليجي وإقامة وحدات مالية قوية برأسمال قوي كمرحلة أولى.. وبعد ذلك يبدأوا عمليات التوسع والاندماج إقليمياً، وأضاف «ينبغي للبنوك المركزية في المنطقة أن تشجع وتدعم هذا». وأوضح: «بعد الأزمة المالية وتأثيرها على بعض البنوك.. ربما أصبح الدافع للاندماج أقوى من ذي قبل.

قال محافظ البنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدنجالي إنه ينبغي لبنوك الخليج المركزية تشجيع الاندماج بين البنوك عبر الحدود عقب الأزمة المالية من أجل بناء مؤسسات مالية قوية.

وأبلغ الزدنجالي رويترز «ينبغي أن يبدأوا الاندماج بين البنوك الوطنية في دول مجلس

«برقان» رعى الملتقى لأهميته الاقتصادية



احمد الهارون خلال زيارته لجناب بنك برقان في الملتقى

من هذه التحديات التي قد نستمر في مواجهتها خلال مراحل الانفراج».

وأوضح أن المنتدى ركز على الموضوعات الرئيسية التي تشمل الاقتصادات العربية في مرحلة ما بعد الأزمة والهيكلة الجديدة لتنظيم عمل المصارف ودور البنوك المركزية، والتحديات التي تواجه المصارف العربية جراء التباطؤ في النمو الاقتصادي، والنقص في السيولة النقدية وانخفاض قيم الأصول.

وأشار لايون الى أن هذه المواضيع مهمة جدا وذات علاقة وثيقة بعملنا في ظل الاضطرابات التي شهدتها الاسواق المالية في العام الماضي، وقد وفر المؤتمر منبراً مثالياً لمناقشة الصناعة المصرفية للتفاعل ومناقشة سبل المضي قدماً لتحفيز سوق المال كما أتاح المجال لتبادل الخبرات وتجاربنا في هذا المؤتمر.

أعلن بنك برقان عن عيابه القضية الملتقى الكويت المالي المقبل والذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف.

وعن المنتدى الحالي والذي انتهت أنشطته أمس قال المدير التنفيذي في بنك برقان جوناثان لايون «ياتي توقيت المؤتمر في وقت حرج جدا حيث يهدف إلى جمع قادة الصناعة المصرفية لمناقشة الأزمة المالية الحالية، ففي خلال السنة الماضية واجهت الأسواق العالمية تحديات عديدة أثرت سلباً على جميع قطاعات الاقتصاد».

وأضاف «علينا أن نواجه هذه التحديات لنجد آليات لتطوير استراتيجيات على المستويين الجزئي والكلّي تساعد على التعافي من هذه الأزمة، هذا المنتدى أتاح لنا فرصة تبادل الآراء والأفكار والخبرات، كما انه قد وفر أرضية لإيجاد طرق التغلب على بعض

أبوزكي: «الاقتصاد والأعمال» ندشن ملتقى القاهرة الاستثماري في ديسمبر



رؤوف أبو زكي

ستقوم بتنظيم ملتقى فرص الاستثمار في شرق أفريقيا والذي ترعاه السعودية لاستكشاف الفرص الاستثمارية في تلك المنطقة.

أوضح مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي في تصريح خاص لـ «الأبناء» أن إقامة ملتقى الكويت المالي في الكويت يأتي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية الراهنة التي تعاني منها اقتصاديات دول المنطقة العربية.

ولفت أبو زكي في تصريح خاص لـ «الأبناء» أن المجموعة تقوم بتنظيم 20 مؤتمراً سنوياً في دول المنطقة، كاشفاً النقاب عن تنظيم ملتقى القاهرة الاستثماري في ديسمبر المقبل والذي يكشف جهود الحكومة في الخروج من تداعيات الأزمة المالية الراهنة.

وبيّن أن الحكومة المصرية ستستعرض جهودها التنموية خلال الفترة المقبلة.

وقال أبو زكي ان المجموعة

«المركز» يعزز التوسع في السعودية وأبوظبي وقطر

خلال 3 سنوات. وبين أن اصول المركز العقارية ارتفعت لأنها كانت استثمارات متحفظة ومتنوعة بشكل عام. وان تمويل توسعات المركز يتم من خلال رأس المال المباشر ومع التحسن في المناخ الاستثماري والتمويلي، فمن الممكن اللجوء الى البنوك والإفراء للحصول على التمويلات اللازمة.

الأسواق نت: قال نائب الرئيس الاو للمركز المالي بيسام عثمان ان المركز يعزز توسيع نشاطه خلال المرحلة المقبلة في كل من السعودية وأبوظبي وقطر، وأوضح ان استثمارات المركز في القطاع العقاري في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تبلغ 200 مليون دولار، معرباً عن امله في زيادتها